شركة المعمر لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
مع
تقرير مراجع الحسابات المستقل

شركة المعمر لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

الفهرس	**صفحة**
تقرير مراجع الحسابات المستقل	١-٥
قائمة المركز المالي	٦
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	٧
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٨
قائمة التدفقات النقدية	٩
إيضاحات حول القوائم المالية	١٠ - ٤٧

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
واجهة الرياض، طريق المطار
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون +٩٦٦ ١١ ٨٧٤٨٥٠٠
فاكس +٩٦٦ ١١ ٨٧٤٨٦٠٠
الموقع الإلكتروني www.kpmg.com/sa

رقم الترخيص ٤٦/١١/٣٢٣ بتاريخ ١٤١٢/٣/١١هـ

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في الشبكة العالمية لشركات كي بي ام جي المستقلة والتابعة لـ كي بي ام جي العالمية المحدودة، شركة إنجليزية خاصة محدودة بضمان.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)	
إثبات الإيرادات	
راجع إيضاح ٢٣ حول القوائم المالية.	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
تحقق الشركة إيرادات من العديد من الأنشطة والتي تشمل بيع أجهزة وبرامج الحاسب الآلي وتوفير خدمات الصيانة وغيرها من الخدمات. قامت الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بإثبات إيرادات بمبلغ إجمالي قدره ١,٠١٧ مليون ريال سعودي (٢٠١٩م: ٩٩٨ مليون ريال سعودي). وفقاً للمتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"، تحدد الإدارة عقود العملاء المتعلقة بالخدمات المقدمة، كما تحدد لكل نوع من العقود المحددة التزامات أداء قائمة بموجب العقد وكذلك سعر المعاملة الذي يمثل الإيرادات المتوقع تحققها بموجب العقد. ومن ثم يتم توزيع الإيرادات على التزامات الأداء بموجب العقد باستخدام أسعار السوق القابلة للملاحظة لكل خدمة مستقلة مقدمة. يتم إثبات الإيرادات إما عند نقطة من الزمن أو على مدى زمني بناءً على التقييم الذي يتم إجراؤه في كل حالة مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. لقد اعتبرنا ذلك كأمر مراجعة رئيسي بسبب تعدد وتنوع الشروط التعاقدية وعناصر التسعير المختلفة ومخاطر تجاوز الإدارة. راجع إيضاح ٥-٢ حول القوائم المالية للسياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بإثبات الإيرادات وكذلك إيضاح ٢٣ للإفصاحات المتعلقة بالإيرادات.	تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي: – على أساس العينة، تقييم التصميم والتنفيذ واختبار مدى كفاءة التشغيل للضوابط الرقابية ذات الصلة فيما يتعلق بإثبات الإيرادات؛ – التحقق من سياسة إثبات الإيرادات المطبقة من قبل الشركة للتأكد من مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. – القيام بإجراءات تحليلية من خلال مقارنة توقعات الإيرادات مع الإيرادات الفعلية وتحليل التباين؛ – فيما يتعلق بالضوابط التي تستخدمها الإدارة لتحديد المستوى المناسب من الإيرادات التي سيتم إثباتها، فقد قمنا، على أساس العينة: • بتقييم التزامات الأداء المحددة للتأكد من مدى توافقها مع الشروط والأحكام في العقد الأساسي؛ • بمطابقة سعر المعاملة مع العقد الأساسي المنفذ مع العميل؛ • بالتحقق مما إذا كان سعر المعاملة الموزع على التزامات الأداء المحدد يتماشى مع المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ • بتقييم أن توقيت إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن على مدى زمني يتماشى مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ – تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية للشركة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)	
الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود	
راجع إيضاحي ٩ و ١٠ حول القوائم المالية.	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي رصيد الذمم المدينة التجارية للشركة ٥٢٩ مليون ريال سعودي (٢٠١٩م: ٣٥٤ مليون ريال سعودي) وخسائر انخفاض في القيمة قدرها ١٤,٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٩م: ٥,٧ مليون ريال سعودي). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي رصيد موجودات العقود للشركة ٣٦٧ مليون ريال سعودي (٢٠١٩م: ٤٣٦ مليون ريال سعودي) وخسائر انخفاض في القيمة قدرها ٦,٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٩م: ٧,٧ مليون ريال سعودي). تحدد الشركة الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود بموجب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على خبرة الخسائر التاريخية المعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية المقدرة الحالية والمستقبلية. أخذت الشركة في الاعتبار الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية المتوقعة المتعلقة بالعملاء الذين تتعامل معهم الشركة. كما أخذت في الاعتبار تصنيف مخاطر الائتمان والمعلومات الأخرى المتعلقة بها للمنشآت الحكومية والمنشآت التي تسيطر عليها الحكومة. لقد حددنا مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كأمر مراجعة رئيسي بسبب الحكم الهام المتضمن في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وهذا يتطلب قيام المراجع باستخدام درجة عالية من الحكم وبذل المزيد من الجهود عند القيام بإجراءات المراجعة لتقييم مدى معقولية تقدير الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة.	تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي: – الحصول على فهم للأساس الذي اعتمدت عليه الإدارة في تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود؛ – قمنا بإجراءات اشتملت على ١) ومنهجية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية المقدرة الحالية والمستقبلية، ٢) احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، و ٣) التحقق من مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في تقدير احتمالية التعثر في السداد، و – قمنا بتقييم إدخال الافتراضات المطبقة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة واختبرنا مدى الدقة الحسابية واحتساب المخصصات باستخدام نفس بيانات المدخلات المستخدمة من قبل الشركة. – قمنا بتقييم التسوية النوعية، بما في ذلك تقييم أساس التسويات ومدى معقولية الافتراضات الهامة. – إشراك المتخصصين لدينا بفحص المنهجية المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تلك المستخدمة لحساب احتمالية التعثر في السداد والخسارة اللاحقة عند التعثر في السداد، كما أجرينا بتقييم مدى معقولية العوامل التي تتسم بالنظرة التطلعية للمستقبل التي تستخدمها الشركة من خلال دعم المعلومات المتاحة للجمهور. – قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية للشركة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمر آخر

إن القوائم المالية لشركة المعمر لأنظمة المعلومات كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م تمت مراجعتها من قبل مراجع حسابات آخر الذي أصدر رأياً غير معدل حول هذه القوائم المالية بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٠م.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (يتبع)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة").

كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن/ كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

فهد مبارك الدوسري
رقم الترخيص ٤٦٩

الرياض في: ٢٣ فبراير ٢٠٢١م
الموافق: ١١ رجب ١٤٤٢هـ